

الرئيس التنفيذي لـ «البيت» يشتري أسهماً جديدة بالشركة

عبدالله يوسف أحمد الغانم للتجارة العامة، وكان مجلس إدارة شركة البيت والأمان للاستثمار قد وافق في مايو السابق، على استشارة مستشار الاستثمار المستقبل شركة برو تيفتي ممبر فيرم الكويت وتقرير تقييم الأصول، بشأن عملية الاندماج بين «الأسان» و«البيت».

يشار إلى أن رأسمال البيت يبلغ 45 مليون دينار، موزعاً على 450 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد. وتتنوع ملكية الشركة بين 16.82 بالمائة لصالح شركة علام المسيلة للتجارة العامة، و16.70 لصالح أحمد الشايح، إلى جانب 8.29 بالمائة لناصر محمد الأحمد الصباح، و6.90 بالمائة لشركة أولاد

أعلنت بورصة الكويت شراء نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيت للأوراق المالية، فهد بويدي أمس الأول 20 ألف سهم في الشركة بـ896 ديناراً. وحسب بيان الشركة لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، فإن سعر السهم في تلك العملية سجل 44.8 فلس.

قال أنه امتداد خليجي لمنتدى عالمي يعقد للمرة الأولى في بلد تابع لـ «أوبك» الفاصل: مؤتمر أبوظبي أحد أبرز الفعاليات العالمية لقطاع الطاقة



وزير النفط يتوسط قيادات الكهرباء

الخليجية. وبين أن المشاركة الكويتية في المؤتمر تهدف إلى التعرف على آخر المستجدات والمبادرات المتكررة في مجال الطاقة والاستفادة من أحدث التجارب والتقنيات العالمية. وذكر أن الكويت تشارك في المعرض المصاحب للمؤتمر بجناح لوزارة الكهرباء والماء إضافة إلى هيئة مشروعات الشراكة التي تتواجد لطرح وإبراز التجربة الكويتية في مجال شراكة القطاعين العام والخاص. وعلى هامش المؤتمر قام الفاضل وبرفقته وكيل وزارة الكهرباء والماء الكويتية المهندس محمد بوشهري والقائم بالأعمال بالإنابة في سفارة الكويت لدى الإمارات الشيخ صباح المالك الصباح بزيارة الجناح الكويتي في المعرض. ويقام المؤتمر الذي يستمر حتى 12 سبتمبر الجاري بمرکز أبوظبي الوطني للمعارض (إدنيك) بمشاركة 72 وزيراً و500 رئيس تنفيذي يمثلون 150 دولة. ويستعرض المؤتمر الذي يستمر أكثر من 80 جلسة حوارية تتعلق بقضايا الطاقة والتطورات التي يشهدها القطاع بكل مكوناته من النفط والغاز والكهرباء إضافة إلى تطوير مصادر الفحم النظيف والطاقة المتجددة والنووية والنقل وكفاءة الطاقة والتمويل والاستثمار والاستشارات.

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي الدكتور خالد الفاضل إن مؤتمر الطاقة العالمي الذي انطلقت فعالياته في أبوظبي يعد أحد أبرز الفعاليات العالمية في قطاع الطاقة ومشتقاته. وأضاف الفاضل في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن «المؤتمر يعتبر أكبر تجمع لصناع الطاقة في مجال الطاقة في العالم لمناقشة آليات استخدام الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الناتجة عن الطاقة». وأوضح أن ما يميز هذا المؤتمر عن بقية المؤتمرات العالمية الأخرى هو وجود الممارسين وأصحاب الأفكار المتعلقة بالطاقة والمستثمرين الجادين في تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع ناجحة في مختلف الدول. وقال «لقد تشرفت بحضور المؤتمر تلبية لدعوة كريمة من ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح الذي انابني لحضور هذا المؤتمر». ولفت إلى أن المؤتمر «هو امتداد خليجي لمنتدى عالمي يعقد للمرة الأولى في بلد من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» معتبراً أن استضافة الإمارات لهذا الحدث العالمي هو تشريف للدول

«التجارة» تضيف سلعاً جديدة لبطاقات التموينية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الثلاثاء إضافة أصناف جديدة على المواد المدرجة بالبطاقة التموينية، واستبدال بعض المواد الأخرى، من دون إضافة أي تكلفة في قيمة الدعم المقدم، اعتباراً من مطلع أكتوبر المقبل؛ وفق بيان. وجاء ذلك عقب إصدار وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان قراراً بالمواد الجديدة المضافة، بناءً على دراسة أجرتها الوزارة في هذا الشأن، وخلصت إلى نتائج جرى تضييقها في القرار. وتابعت الوزارة أن الوفر المالي السنوي المتحقق للمستهلكين نتيجة للقرار الوزاري الذي حمل الرقم 355 لعام 2019 في شأن المواد الغذائية للبطاقة التموينية بلغ 41.297 مليون دينار كويتي. وأشارت إلى أن القرار تضمن زيادة حصة الطفل من غلب حليب الأطفال من 8 غلب إلى 10 غلب لكل طفل بالشهر من الولادة حتى سن 10 سنوات، إضافة إلى جانب إعفائه من جميع المواد الأساسية وهي: «الأرز - العدس - حليب البودرة - الزيت - الدجاج - المعجون». وكشفت الوزارة في البيان أن عدد الأطفال الأقل من سنتين بلغ 46.71 ألف طفل، منهمة

أن القرار تضمن إدراج مواد جديدة بسعر مخفض غير مدعوم تتضمن أنواع لحليب الأطفال، وحبوب الإفطار وحليب بريمالاك، وغذاء الأطفال بريمالاك قمح. وأوضحته التجارة والصناعة أن هذه الأنواع من الحليب ستباع بأسعار مخفضة من قبل الشركة، ولن تقدم الوزارة أي مبالغ دعم لها وتباع للمستهلك ضمن مواد البطاقة التموينية بنسبة تقل عن 38 بالمائة، و35 بالمائة، و36 بالمائة عن سعر بيعها على أرفف الجمعيات التعاونية. كما تم إدراج مفروم لحم البقر المجمد، ومفروم لحم الغنم المجمد إنتاج الكويت، الذي تم إنتاجها من أجود أنواع اللحم الحلال، ومستويات الجودة العالمية، وإدراج حليب طازج طويل الأمد، لبيع الملتير بـ300 فلس، والربع لتر بـ85 فلساً. وتضمن القرار أيضاً إدراج «شاي لبيبتون بأنواعه المختلفة وشاي ريد لبيبل» بسعر مخفض ضمن مواد البطاقة التموينية، مؤكدة أن إدراج هذه المواد يسهم في زيادة الاختيارات أمام المستهلك، ولا يكلف الدولة أي مبالغ دعم إضافية لأنها تباع بسعر مخفض غير مدعوم.

ورشة عمل بالبورصة: تداول المشتقات المالية يطور السوق الكويتي



جانب من ورشة استطلاع الرأي

اجتماعات تحرص من خلالها بورصة الكويت على تعزيز مبدأ التواصل والشفافية مع المشاركين بالسوق، وتقديم خدمات ومنتجات ذات مستوى عالمي عن طريق استطلاع رأي الجهات ذات الصلة، ومناقشة مشهم بخطط ومقترحات تطوير السوق مثل طرح خدمات ومنتجات جديدة.

دوماً على توسيع قائمة المنتجات والخدمات التي تقدمها وتطوير بيئة جاذبة للسائلة من خلال إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة. نحن نسعى بشكل دؤوب إلى المساهمة في تطوير اقتصاد الكويت والمشاركة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة». يعد هذا الاجتماع واحداً من سلسلة

محورياً في تطور السوق الكويتي، إذ أن ذلك سيسقط مجموعة أوسع من المستثمرين، وسيرتقي بمكانة البورصة إقليمياً ودولياً. وبلا شك فقد تمكنا خلال السنوات الماضية من إحداث فارق كبير في بورصة الكويت، ونمضي اليوم بخطى ثابتة في رحلة النمو والريادة. وحيث نعمل

ضمن إطار جهودها المتواصلة لتطوير أسواق رأس المال في الكويت، نظمت بورصة الكويت ورشة استطلاع رأي تناولت سوق المشتقات المالية. وشارك في الورشة، التي أقيمت في مبنى بورصة الكويت، ممثلين عن شركات الاستثمار المدرجة وغير المدرجة وشركات الوساطة. ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم في تنوع المنتجات وزيادة السائلة التي تُعد أحد أهم العوامل الجاذبة للمستثمرين إلى بورصة الكويت. حيث أنه سيتم طرح المشتقات المالية ضمن المرحلة الرابعة من خطة تطوير السوق التي كانت بورصة الكويت قد أطلقتها عام 2017 بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة، وذلك بعد دراسة متكاملة ستقوم بها البورصة حول منتجات المشتقات المالية مع شركات الاستثمار والأطراف المعنية. وأجرت بورصة الكويت خلال الورشة استطلاعات رأي وجلسات أسئلة وأجوبة طرح المشاركون خلالها أسئلتهم وتعليقاتهم القيمة. وتعليقاً على ذلك، قالت نورة العبدالكريم، رئيس قطاع الأسواق بالكتليف: «لا شك في أن تداول المشتقات المالية سيؤدي دوراً

أنهت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 4.6 نقطة

تباين مؤشرات البورصة بنهاية التعاملات وسط تراجع التداولات

دينار، منخفاً 0.14 بالمائة. وأنهت البورصة تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 4.6 نقطة ليبلغ مستوى 5868 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.08 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 131 مليون سهم تمت من خلال صفقة نقدية بقيمة 22.49 مليون دينار كويتي (نحو 76.16 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 4ر06 نقطة ليصل إلى مستوى 4779ر6 نقطة بنسبة 0ر08 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 92.9 مليون سهم تمت عبر 3056 صفقة نقدية بقيمة 4.8 مليون دينار (نحو 16.3 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 8ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 6424ر07 نقطة بنسبة 0ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 38ر3 مليون سهم تمت عبر 17ر6 صفقة بقيمة 17.6 مليون دينار (نحو 59.8 مليون دولار).

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في ختام تداولات أمس الثلاثاء: إذ ارتفع المؤشران الأول والعام بنسبة 0.14 بالمائة و0.08 بالمائة على التوالي، فيما تراجع الرئيسي 0.08 بالمائة. وهبطت التداولات؛ إذ تراجعت السائلة إلى 22.49 مليون دينار، مقابل 39.34 مليون دينار، كما انخفضت الكميات إلى 131.37 مليون سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 175.52 مليون سهم في الجلسة السابقة. وشهدت التعاملات ارتفاع 7 قطاعات على رأسها الخدمات المالية بـ0.71 بالمائة، فيما تراجع 3 أسهم على رأسها المواد الأساسية بـ1.29 بالمائة. وتصدر سهم كميفك القائمة الخضراء بـ17.41 بالمائة، فيما جاء السكب على رأس التراجعات بـ30.32 بالمائة. وحول أنشطة التداولات تصدر أرزان المرتفع بـ2.31 بالمائة الكميات بـ14.08 مليون سهم، فيما تصدر بيتك السائلة بقيمة 3.52 مليون

الكويت ترفع أسعار بيع النفط لآسيا

لشهر المقبل إلى 2.90 دولار للبرميل فوق متوسط الأسعار المعروضة لخامي دبي وعمان، بزيادة 1.30 دولار عن الشهر السابق. وأضاف مصدر لـ«رويترز»، أن المؤسسة حددت سعر خام التصدير الكويتي في أكتوبر عند 1.30 دولار للبرميل فوق متوسط الأسعار المعروضة لخامي دبي وعمان، بزيادة 30 سنتاً مقارنة مع الشهر السابق. كما رفعت المؤسسة طبقاً للمصدر سعر البيع الرسمي للخام الخفيف الممتاز الكويتي إلى آسيا

الاستثمار التي تسيطر عليها الدولة برأسها المعيّنون السياسيون، فإن فارقو بستكي هو أول عضو منتخب تتم ترقيته من داخل الهيئة نفسها. وأحد أسباب هذه الترقية كان بناء على طلب سلفه بدر السعد، ويعود الفضل بشكل كبير في جعل الهيئة العامة للاستثمار مؤسسة أكثر جدارة في مقاومة أصحاب المصالح المؤثرين. مع ذلك، تقول الصحفية إن منصب العضو المنتدب لصندوق ثروة سيادي في الخليج ليس بالمهمة السهلة. وأياً كان ما تفعله الهيئة العامة للاستثمار فهو يخضع للتمحيص الدؤوب. بستكي، على غرار بدر السعد، كثيراً ما يتم استدعاؤه إلى مجلس الأمة للإجابة عن أسئلة حول كل استثمار.

خلال مشاركته بمؤتمر غلوبل فاينانس للتكنولوجيا المصرفية

التويجري: المؤسسات الإسلامية مطالبة بالتوسع في الخدمات التكنولوجية

وأضاف «تغير بالفعل نمط طرح وتقديم المنتجات والخدمات إلى العملاء نتيجة للتكنولوجيا، فالعملاء الآن وإن كانوا يتوقعون تقديم خدمات مصرفية مماثلة لما هو قائم في السوق، فإنهم يتطلعون إلى ما تقدمه البنوك سعياً لتميز نفسها عبر التركيز على خدمة العملاء وسهولة تقديم المنتجات وزيادة القيمة التي تقدمها تلك البنوك من خلال ما تعرضه. من ناحية أخرى قال التويجري إن إلتقان برمجيات الذكاء الاصطناعي «AI» وأساليب التحليل المتقدمة يتيح للتكنولوجيا المالية إمكانيات تحسين توقعات اتجاهات السوق وتحسين الخدمات بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة أمام الشركات والبنوك التي تتبنى التكنولوجيا المالية.



التويجري متحدثاً في المؤتمر

قروصاً صغيرة وخدمات مالية أخرى لعملائها. ونوه التويجري إلى أن التكنولوجيا المالية Fintech اكتسبت أهمية كبيرة على مدار الأعوام الأخيرة الماضية

أكد نائب الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عبدالله التويجري أن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بالتوسع في تبني المزيد من التقنيات التي تمكنتها من المنافسة في ظل ارتفاع حصة سوق هذه المؤسسات والذي يتجاوز حالياً 2 تريليون دولار مع توقعات النمو التي يمكن أن تصل إلى 3.8 تريليون دولار بحلول العام 2023. وقال التويجري خلال مشاركته كأحد المحاضرين الرئيسيين في مؤتمر التكنولوجيا المصرفية والمبدعين الذي نظمته مؤسسة غلوبل فاينانس في دبي أن الثورة الرقمية جعلت المنافسة أكثر واشد قوة عما كانت عليه في السابق بسبب خلقها لأشكال جديدة من الخدمات التي تهم العملاء مثل سلاسل الأسواق والمتاجر الإلكترونية التي أصبحت تقدم

«فايننشال تايمز»: النمو الائتماني محور النظرة المستقبلية للبنوك الكويتية

قالت صحفية فايننشال تايمز في عدد خاص أصدرته حول الاقتصاد الكويتي إنه خلال الفترة بين عامي 2011 و2014، كانت الحكومات المتعاقبة في الكويت تعجز عن رفع الإنفاق العام في وقت كانت فيه دول خليجية أخرى تزود اقتصاداتها، وبالتالي بنائها، بمشاريع بنية تحتية كبيرة، ولكن الحال اختلف على خلفية النهضة التي تعيشها الصناعة المصرفية في الكويت، حيث أدى الاستقرار السياسي الذي طال انتظاره إلى إطلاق موجة من مشاريع القطاع العام التي تحتاج إلى تمويل من البنوك. ويقول راهول بجاج أحد محلي «سيئي غروب»: «التحدي هو أننا شهدنا حالات في العام الماضي عندما لم يقم البنك المركزي (الكويتي) بزيادة معدل الخصم (بعد

رفع مجلس الاحتياطي الفدرالي) لأنهم لم يرغبوا في أن يعيق ارتفاع سعر الفائدة نمو الائتمان». من جهة أخرى، ترى «فايننشال تايمز» أن النمو الائتماني هو محور النظرة المستقبلية للبنوك الكويتية. ويصف راجو مانداجولانور رئيس قسم الأبحاث في شركة المركز المالي الكويتي الإنفاق الحكومي على خطط التنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنه «المصدر الرئيسي للائتمان المصرفي»، مشيراً إلى أن البنوك الكويتية «محدودة التنوع القطاعي أو الجغرافي». ويحق للهيئة العامة للاستثمار بموجب القانون الحصول على ما لا يقل عن 10 في المئة من إيرادات الدولة سنوياً. علاوة على ذلك، وفي حين أن العديد من صناديق

رفع مجلس الاحتياطي الفدرالي) لأنهم لم يرغبوا في أن يعيق ارتفاع سعر الفائدة نمو الائتمان». من جهة أخرى، ترى «فايننشال تايمز» أن النمو الائتماني هو محور النظرة المستقبلية للبنوك الكويتية. ويصف راجو مانداجولانور رئيس قسم الأبحاث في شركة المركز المالي الكويتي الإنفاق الحكومي على خطط التنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنه «المصدر الرئيسي للائتمان المصرفي»، مشيراً إلى أن البنوك الكويتية «محدودة التنوع القطاعي أو الجغرافي». ويحق للهيئة العامة للاستثمار بموجب القانون الحصول على ما لا يقل عن 10 في المئة من إيرادات الدولة سنوياً. علاوة على ذلك، وفي حين أن العديد من صناديق

رفع مجلس الاحتياطي الفدرالي) لأنهم لم يرغبوا في أن يعيق ارتفاع سعر الفائدة نمو الائتمان». من جهة أخرى، ترى «فايننشال تايمز» أن النمو الائتماني هو محور النظرة المستقبلية للبنوك الكويتية. ويصف راجو مانداجولانور رئيس قسم الأبحاث في شركة المركز المالي الكويتي الإنفاق الحكومي على خطط التنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنه «المصدر الرئيسي للائتمان المصرفي»، مشيراً إلى أن البنوك الكويتية «محدودة التنوع القطاعي أو الجغرافي». ويحق للهيئة العامة للاستثمار بموجب القانون الحصول على ما لا يقل عن 10 في المئة من إيرادات الدولة سنوياً. علاوة على ذلك، وفي حين أن العديد من صناديق